

في هذا العدد

- ص 3: مركز وجدة للوساطة و التحكيم
ص.3: برنامج مقاولتي وبرنامج رواج
ص.3: برنامج إنفتاح
ص.4: لقاء تواصلتي مع السيد عبد اللطيف زنون المدير العام للضرائب
ص.4: المركز المعتمد للمحاسبة.
ص.4: الأنشطة المهنية الخاصة بالرفقة.



ما هو تموقع غرف التجارة والصناعة والخدمات على ضوء الخطاب الملكي السامي ل 9 مارس المتعلق بالإصلاحات الدستورية وإرساء دعائم الجهوية الموسعة؟

الاقتصادي الاجتماعي. وإن تم تجاهها بداية من طرف اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة الدستور، إلا أنه استجابة لطلب من الجامعة المغربية للتجارة والصناعة والخدمات تم تدارك الأمر، وهي الآن مدعوة لتقديم تصوراتها واقتراحاتها بشأن مراجعة الدستور.

غرف التجارة والصناعة والخدمات الواقع الحالي والمصير المرتقب والمستقبل

الواقع الحالي: أدوار متعددة ولكن جد محدودة في النظام الأساسي.

إن الأدوار المخولة قانونيا في الظهير الشريف رقم 42-77-1 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات تتأرجح بين استشارية وتمثيلية وإدارية. بحيث تستشار هذه الغرف في بعض المسائل التي تهم القطاع الاقتصادي، وتقوم بمهمة الوساطة بين التجار كما تزود الحكومة بالإرشادات والمعلومات التي تطلبها، تقترح تصوراتا لتتوسط قطاع ما، وتعرف بالمؤهلات وفرص الاستثمار بمنطقة نفوذها، وتقدم هذه الاقتراحات إما باسمها الخاص أو في إطار جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات، ولهذه الغرف أيضا دور تمثيلي للمهنيين أنفسهم وتمثل الغرفة في بعض المؤسسات العمومية والجماعات المحلية بحيث يوجد ممثلون عنها في المجالس الإقليمية ومجالس الجهات، وفي مؤسسة البرلمان بمجلس المستشارين.

متنسيب الغرف يعتبرون دور الغرف جد محدود، لذا حرصوا أثناء التحضيرات للانتخابات الماضية، عبر ممثلهم بمجلس المستشارين من فرق الأغلبية والمعارضة على مراجعة القوانين المنظمة لها وتزويدها بالموارد البشرية اللازمة ومنحها صلاحيات كبرى تتجاوز مهمة الاستشارة.

وبالرغم من دعم الحكومة لدور الغرف كشرىك أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال، إعطاءها الإمكانات للانفتاح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي عبر برنامج تعاقدي تسمح للغرف بتسطير أهداف مرقمة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، إلا أن الغرف لازالت تعاني عدة إشكاليات وتطمح إلى إصلاحات تحدد بعضها فيما يلي:

- تعديل مدونة الانتخابات في الشق المتعلق بالغرف.
- تحيين النظام الأساسي للغرف بهدف توسيع اختصاصات الغرف لتتجاوز الثغرات والنواقص القانونية وإصلاح نظام مكتب الغرفة.
- تعديل النظام الأساسي لجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات، لكن هذه الأخيرة تعاني من عدة اختلالات ومن محدودية الإمكانات المادية والبشرية التي تجعل تدخلاتها ومبادراتها دون طموحات وانتظارات الغرف.

هذه التعديلات المقترحة التي طرأت على القوانين التنظيمية لهذه المؤسسات لازالت تنتظر المصادقة عليها من مجلس النواب والمستشارين.

يعتبر الخطاب الملكي السامي ليوم الأربعاء 9 مارس 2011 خطابا ثوريا وحاسما في تاريخ الأمة المغربية، فقد تجاوب بشكل استباقي مع مطالب القوى الديمقراطية بالبلاد، ومطالب الشباب ليرسم خارطة طريق واضحة المعالم لمغرب جديد.

إن الجهوية المتقدمة والإصلاحات الدستورية العميقة التي أعلن عنها صاحب الجلالة نصره الله، ضف إلى ذلك تنصيبه لأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والإعلان عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإحداث مؤسسة الوسيط وغيرها من الإصلاحات، ستمكن المغرب من الانتقال بجدارة إلى مصاف الدول الديمقراطية المتقدمة، الشيء الذي يرسخ الثقة في مناخ الأعمال والاستثمار.

وقد عهد للجنة الخاصة بمراجعة الدستور بالإصغاء والتشاور مع أطراف عدة وتلقي تصوراتها وأرائها في هذا الشأن لترفع نتائج أعمالها إلى النظر الموليوي السامي في غضون شهر يونيو القادم.

الغرف المهنية عامة وغرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب خاصة ليست بمنأى عن تأثيرات هذه الإصلاحات، بل إن كينونة الغرف مستقبلا مرتبطة بنوعية التعديلات والإصلاحات المقترحة (تكون أو لا تكون)، ليطرح السؤال الأول وتتبعه أسئلة أخرى:

لماذا تم إقصاء الغرف المهنية من الاستشارة في تعديل الدستور الجديد والإصلاحات المرتقبة؟

ألم يخول الفصل الثالث من الدستور الغرف المهنية هذا الحق إلى جانب الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية؟

لنتمتع الفصل الثالث من الدستور الذي ينص:

"الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية والجماعات المحلية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم. ونظام الحزب الواحد نظام غير مشروع".

لنستشف أن الغرف المهنية مؤسسات دستورية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم وهنا يقصد بالمواطن: المهني كان شخصية معنوية أو ذاتية، والمهني يشمل كل من الصناعي والتاجر والخدمي والفلاح والمهني في الصيد البحري، ويكونون نسيجاً اقتصادياً وطنياً يساهم بنسب مهمة في الناتج الداخلي الخام وفي الناتج القومي وبالتالي في التنمية الاقتصادية للبلاد، ولها بذلك كلمتها في الشق الاقتصادي.

فكان أن عقدت وتعددت اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة الدستور عدة لقاءات مع كل من الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية وجمعيات المجتمع المدني، وجمعيات شبابية وفعاليات ثقافية وفكرية وعلمية إلى غير ذلك. من أجل الاستماع لتصوراتهم وأرائهم حول الإصلاح الدستوري.

الكل يؤكد في اقتراحاته على ضرورة تقوية مؤسسته ويريد المساهمة الفعالة في إعداد الدستور الجديد. الغرف المهنية أيضا تريد أن تعزز مساهمتها في هذا الورش الكبير وتكون لها بصمتها في تعزيز الصرح

اقتراحية

لا شك أن القراء يتساءلون عن جدوى إصدار الرفقة لهذه الجريدة في الوقت الذي تولدت بمدينة وجدة والجهة الشرقية جرائد محلية كثيرة ومتنوعة منها الورقية وأخرى إلكترونية. "البريد" النشرة الإخبارية الاقتصادية بإسمها القديم، ليست وليدة اليوم، بل عمرها من عمر الشباب العشري توفيق إصدارها من طرف الرفقة لعدة أسباب، وها هي تعود اليوم لتساهم بما راكمت من تجارب متواضعة ومعلومات مفيدة لصالح منتسبيها، بعد أن أكد أعضاء لجنة الإعلام والاتصال وساندهم في ذلك أعضاء الجمع العام ولهم كل الشكر، على ضرورة فتح هذه القناة التواصلية.

وقد يتساءل البعض عن القيمة المضافة التي تمنحها هذه النشرة في المشهد الإعلامي المحلي والجهوي. "البريد" بما تقدمه بالعتين العربية والفرنسية من معلومات اقتصادية محلية ووجهية وطنية، وفرص استثمارية وتجارية تهم المتعاملين الاقتصاديين التابعين لمنطقة نفوذ الرفقة وأخرين، وما تنشره من نتائج تحقيقات ودراسات ميدانية وتظاهرات اقتصادية وكل ما جد في مجال الاقتصاد والأعمال، تتميز عن مثيلاتها وتشكل بستانا ببيع الألوان عنوانه خدمة التاجر والخدمي والصناعي.

أخي القارئ، غرفة التجارة والصناعة والخدمات بوجدة وهي تصدر هذا العدد من "البريد" لا يفوتها التنويه بالخطاب الملكي السامي ليوم 9 مارس 2011 وما جاء به من إصلاحات دستورية عميقة وجريئة، وتؤكد على ضرورة تفاعل الغرف المهنية بجميع أصنافها مع هذه التحولات السياسية الدستورية.

غرفة التجارة والصناعة والخدمات وإن تم تجاهها بداية من طرف اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة الدستور، إلا أنه استجابة لطلب من الجامعة المغربية للتجارة والصناعة والخدمات تم تدارك الأمر، وهي الآن مدعوة لتقديم تصوراتها واقتراحاتها بشأن مراجعة الدستور.

إن أمام الغرف اليوم فرصة تاريخية يجب استغلالها من أجل بلورة إصلاح حقيقي لها كمؤسسة دستورية وتصحيح اختلالاتها. فلتكن في موعد مع التاريخ.

نتمنى أن يحق "البريد" رسالته ويصل إلى بلوغ مراميه وأهدافه النبيلة، ويساهم في ضخ دم جديد في الساحة الإعلامية.

إدريس حوات
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والخدمات بوجدة

Mot de la Commission d'Information et de Communication

Toute organisation économique, politique ou d'utilité publique trouve le plus grand intérêt à bien communiquer avec le public à propos de ses objectifs, de son travail et de ses résultats.

La chambre de commerce d'industrie et de services d'Oujda, en éditant ce premier numéro de sa nouvelle série du bulletin d'information, ne s'exclue pas de cette stratégie. « Le Courrier », c'est le nom de son bulletin d'information, qui après un arrêt pour différentes raisons, réapparaît aujourd'hui avec un nouveau look, un nouveau contenant et un nouveau contenu pour rehausser son image de marque, mais surtout pour partager avec ses adhérents et autres le maximum d'informations économiques, ses activités, le savoir faire, le savoir être etc.....

L'élaboration de ce bulletin d'information, qui se veut un instrument de communication à côté d'autres notamment le site web « portail de la chambre », s'inscrit dans le cadre d'une stratégie de communication et de sensibilisation visant tant les opérateurs locaux, nationaux qu'internationaux ; et dans la continuité des actions menées par notre institution pour promouvoir l'investissement créateur d'emplois et de richesses aussi bien au niveau de sa circonscription qu'au niveau de la région orientale toute entière. C'est avec un grand plaisir que nous mettons entre les mains de nos lecteurs cet outil de travail dont l'utilité est laissée à leurs appréciations.



Qu'est-ce que Infatih ?

Infatih est un programme de sensibilisation des Très Petites Entreprises (TPE) aux apports des Technologies de l'Information qui s'inscrit dans le plan stratégique « **Maroc Numeric 2013** ».

A cet effet, une Convention d'application pour la mise en œuvre de ce projet a été signée entre la Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services d'Oujda et l'Agence Nationale pour la Promotion de la Petite et Moyenne Entreprise (ANPME).



Photo. Signature de l'accord entre Monsieur Driss HOUAT, Président de la CCIS d'Oujda et Président de la Fédération des Chambres de Commerce du Maroc et Monsieur Ahmed Reda CHAMI, Ministre de l'Industrie du Commerce et des Nouvelles Technologies ainsi que Madame Latifa ECHIHABI, Directeur Général de l'Agence Nationale pour la Promotion de la Petite et Moyenne Entreprise (ANPME).

A qui s'adresse Infatih ?

Infatih s'adresse aux entreprises disposant de :

- Un registre de commerce ou une attestation d'inscription à la Taxe Professionnelle
- Un Chiffre d'Affaires inférieur à 3 millions de dirhams.

Infatih vise à délivrer 10 000 permis numériques à l'horizon 2013.

Que vous offre Infatih ?

A l'issue des séances de sensibilisation gratuites, Infatih vous octroi un Permis Numérique vous permettant d'accéder au

Dans ce numéro

- Le Master Plan National des Zones d'Activités Commerciales L'Oriental en bénéficie t-il vraiment ?..... P.2
L'observatoire de contrebande de la CCIS d'Oujda..... P.2
Echéances fiscales P.3

«Pack Infatih» composé d'un ordinateur portable, d'un logiciel de gestion de la facturation et d'une connexion Internet à un prix subventionné ainsi qu'à des offres avantageuses de solutions informatiques et de financement.



Photo.
Permis numérique

Quels sont les bénéfices que peut vous apporter Infatih ?

1. gagner du temps et améliorer la rentabilité de votre entreprise.
2. communiquer via Internet avec vos clients et fournisseurs.
3. Disposer d'une vitrine ouverte 24h/24 et 7j/7 pour vos produits et services.
4. S'informer sur l'actualité de votre profession.

Comment en bénéficier ?

En contactant la Chambre de Commerce d'Industrie et de Services d'Oujda



Chambre de Commerce d'Industrie et de Services d'Oujda
Tél : +212 536500697/98 Fax : +212536500699
BP. 413 Oujda PI 60000 Oujda Maroc
Site Web : www.ccis-oujda.ma
E-Mail : cciso@menara.ma

Le Master Plan National des Zones d'Activités Commerciales L'Oriental en bénéficie t-il vraiment ?

L'objectif de l'étude du Ministère de l'industrie du commerce et des nouvelles technologies, confiée à un bureau d'étude M&M VALYANS consulting est de définir un «Master Plan National des Zones d'Activités Commerciales »...à l'horizon 2015.

11 régions ont été présélectionnées pour accueillir des ZA : Laâyoune-Boujdour-Sakia El Hamra ; Sous-Massa-Draa ; Gharb-Chrarda-Beni Hssen ; Marrakech-Tensift-Al Haouz ; Oriental ; Grand Casablanca ; Rabat-Salé-Zemmour-Zaer ; Doukkala-Abda ; Meknès-Tafilalet ; Fès-Boulemane ; Tanger-Tétouan. De même 42 localisations stratégiques ont été identifiées pour l'implantation des ZAC...

L'Oriental dans le Master Plan des ZAC ?

Nous avons pris le soin de faire l'analyse de cette étude, nous avons constaté ce qui suit :

- Selon l'étude, le site est déjà identifié. Elle se réfère au Retail Park dans la technopole d'Oujda. Ce site qui est en cours d'aménagement par la société MedZ.
- Pour Oujda le Nombre de localisations stratégiques sont 3 dont la priorité a été donnée à : 1
- Quelles sont les autres localisations ? L'étude ne les a pas Montrées ou plutôt n'a pas donner lisiblement les lieux.
- Donc, on comprend que selon l'étude, le Ministère va se contenter du Retail Park qui est déjà en cours d'aménagement ; et n'envisage pas actuellement d'autres sites pour Oujda.
- D'où la ZAC programmée à Oujda est une opération déjà programmée et on la introduite dans la phase 1 pour la période : 2010-2013.
- Les fiches projets de ZAC des autres villes où on envisage les implantations, sont complètes en termes d'informations, ce qui n'est pas le cas pour le Retail Park d'Oujda. On en déduit que la société MedZ n'a pas encore une vision claire relative au Retail Park.

Quelles sont les suggestions de la CCIS d'Oujda ?

- Pour Oujda, Chef lieu de l'oriental, il faut Montrer lisiblement et donner le nom des 2 autres localisations potentielles pour des ZAC.
- Le bureau d'étude doit faire plus d'effort pour avoir au moins les informations complètes sur le Retail Park d'Oujda qui une ZAC déjà

programmée et en cours d'aménagement puisqu'il a donné des informations complètes sur les ZAC des autres villes qui sont encore des projets.

- Soutenir le Projet « PIFECO » Palais International des Foires Expositions et Congrès à Oujda de la CCISO dans son 3ème volet relatif aux installations annexes et permanentes qui seront aménagées sur une superficie de 30 000m2 (3 hectares) contenant : des shows room ; des boutiques franchisées ; un restaurant principal de près de 1000 pax, un parc des jeux, espace forains et espace enfant sur une superficie de 10 000m2 ; Un parking avec des passages piétons vers le PIFECO.
- Soit, donc une ZAC qu'on peut la placer sous le nom « Centre de commerces et de loisirs » associé à « un Centre de Marques ».selon les concepts sélectionnés de l'étude.
- Prévoir des ZAC dans d'autres villes de l'Oriental notamment : Berkane et Nador (ce sont des villes plus au moins grandes et peuplées et dont le mode de consommation évolue de plus en plus).

Ahmed MEHARZI

Département information communication

L'observatoire de contrebande de la CCIS d'Oujda

Une anarchie pratiquée par le commerce déloyal & La progression de l'activité de contrebande

Le rapport de l'observatoire de la contrebande de la Chambre de commerce d'industrie et de services d'Oujda au titre du 1er trimestre 2011 reflète la situation actuelle du commerce et les flux de contrebande à Oujda et environs. Ainsi, observant la conjoncture actuelle du commerce au niveau de la préfecture d'Oujda et environs, il note trois points : une anarchie remarquable pratiquée par le commerce ambulant et déloyal et une progression de l'activité de contrebande de certains produits surtout le carburant se traduisant par une baisse des prix notable. Aussi, une rumeur d'ouverture des frontières Maroco-algérienne est à prendre en considération pour se préparer à cet événement.

Il résulte de cette situation la répétition de plaintes par les commerçants légaux tant à Oujda que dans ses environs. L'anarchie se traduit par l'étalage de produits par terre sur les places publiques, les boulevards, les trottoirs près des lieux de commerce légal, la vente par les ambulants de marchandises à la sauvette ou dans des charrettes ambulantes, etc.

Le rapport énumère les répercussions de cet état de choses à ces niveaux : risques sur la sécurité des passants (vols, agressions...), sur la sécurité sanitaire du consommateur, l'entrave à la fluidité de la circulation, la pollution, l'occupation quasi

permanente des souks et des voies publiques, la défiguration de l'aspect esthétique de la ville. D'autres répercussions sur les plans économique, juridique, fiscal et social sont citées.

Pour faire face à la situation qui prévaut l'observatoire suggère l'intégration des commerçants ambulants et illégaux dans le circuit formel. Parmi ces suggestions, il y a lieu de citer la cessation définitive de l'octroi d'autorisations d'exploitation de l'espace public, l'encouragement de disposant déjà d'une autorisation à compléter les formalités juridiques et organisationnelles pour l'exercice du commerce légal, leur inscription au sein des chambres concernées pour l'acquisition d'une formation et pour la restructuration et la mise à niveau de leurs activités et la fixation de tranches horaires (après la fermeture du commerce légal) spécifiques au commerce ambulant.

Dans le volet contrebande, l'observatoire note que, vu la conjoncture actuelle au niveau des pays arabes et ses répercussions sur la population maghrébine, on pense que les gardes des frontières manifestent une grande souplesse quant à la circulation des produits de contrebande dans les deux sens, exception faite de certains produits alimentaires de base (le blé, la farine, la semoule, les huiles...) qui rarement se retrouvent sur le marché de la contrebande, et ce en raison de la demande croissante de consommation de la population de l'Ouest algérien. Cependant, vu la cherté du sucre algérien, importé dans sa quasi-totalité, c'est le sucre marocain (sucre semoule et sucre pain) qui s'infiltrer dans l'autre sens, de même que certains légumes et fruits (la tomate et l'orange de Berkane).

في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى السيد الوزير الأول بتاريخ 09 يناير 2002 قال جلالتة: "... يتعين إجراء دراسة معمقة للأسباب التي تخل بسير الغرف المهنية وهي المؤسسة الدستورية التي لا يجب أن يحجب دورها في تمثيل القوى الاقتصادية والاجتماعية، مهمتها كوسيط مهني ومهمتها في مجال مَدِّ يدِ العون والمساعدة لصالح أعضاءها..."

وفي خطاب جلالتة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2002 قال جلالتة:

"... إن الغرف المهنية التي انطأ بها الدستور نفس المهمة ستواجه نفس الاختبار لقياس قدرتها على النهوض بدورها الاقتصادي في التحفيز على خلق الثروات والاستثمار، ذلك الدور الذي يؤهلها لو أنها قامت به على الوجه المطلوب لتكون بنوكا لمشاريع الاستثمار الجهوي."

فهذا ما نركز عليه، لنقدم بعض الاقتراحات:

يجب الإشارة أولا أن الغرف المهنية مؤسسة دستورية. وهنا نتساءل: **هل هناك تناقض بين ما نص به النظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات والغرف المهنية الأخرى على أنها مؤسسة عمومية؟**

L'ouverture des frontières Maroco-Algérienne

وتشير أيضا أن النظم الأساسية لهذه الغرف لم تشر إلى الفصل الثالث من الدستور لا من قريب ولا من بعيد. ويجب في صياغة الدستور في مادته 46 إضافة:

- النظام الانتخابي للغرف المهنية.
- القوانين التنظيمية للغرف المهنية.

وهذا لتفادي الإشكالية القانونية في صلاحيات مجلس البرلمان في التشريع لقانون الإنتخابات الخاص بالغرف المهنية.

كما يجب إضافة باب خاص بالغرف المهنية تعرف فيه هذه الغرف المهنية وأصنافها ويشار فيه إلى تدبير شؤونها بتدبيراً ديمقراطياً طبق شروط يحددها القانون.

أما في القوانين التنظيمية والأساسية، فيجب إحداث قانون يسمى "ميثاق الغرف المهنية" تحدد فيه أجهزة الغرف المهنية، واختصاصات كل صنف من الغرف تأخذ بعين الاعتبار ما سلف والوصاية والتعاون بين الغرف ونظام الموظفين والجبليات الخاصة بكل غرفة والمراقبة المالية لكل غرفة والبعد الجهوي لكل الأصناف وعدها.

ويمكن الإبقاء على الجامعات المغربية المهنية على أساس أنها جمعيات تخضع لنظام الظهير الشريف رقم 1-58-376، أو خلق مؤسسة تجمع جميع أصناف الغرف على شكل "الغرفة المهنية الوطنية" وتكون المحاور الأساسي مع المؤسسات الدستورية الوطنية في جميع الإشكاليات التي تطرح على أصناف الغرف وتكون كقوة إقتراحية في جميع المجالات المتعلقة بالاقتصاد الوطني، ويكون لها حق تقديم مشاريع قوانين تنظم الغرف واختصاصاتها حسب المستجدات الاقتصادية العالمية والمعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية.

كما يكون لها علاقات مع المنظمات العالمية التي تعنى بالشغل والاقتصاد عامة.

Fatiha ABED

Chef de département information communication

لنرى مفهوم التنظيم في قانون الأحزاب. يعتبر التنظيم في قانون الأحزاب بأنه نشر للثقافة السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي : المادة 3 من قانون الأحزاب.

أما في قانون رقم 00-78 المتعلق بالميثاق الجماعي، فمفهوم التنظيم يعني التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المادة 36 منه، والتعمير وإعداد التراب (المادة 38)، المرافق والتجهيزات العمومية المحلية (المادة 39) والوقاية الصحية والنظافة والبيئة (المادة 40) التجهيزات والأعمال الاجتماعية والثقافية (المادة 41) التعاون والشراكة (المادة 42) الاختصاصات القابلة للنقل (المادة 43) بالإضافة إلى الاختصاصات الاستشارية وإبداء الرأي وجوبا وتقديم ملاحظات فيما يتعلق ببعض المسائل ذات الفائدة الجماعية باستثناء الملتزمات ذات الصيغة السياسية بالإضافة إلى اختصاصات رئيس المجلس.

أما بالنسبة للمنظمات النقابية، فمفهوم التنظيم جاءت به مدونة الشغل في المادة 396 التي تقول " تهدف النقابات بالإضافة إلى ما تنص عليه مقتضيات الفصل الثالث من الدستور إلى الدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية المعنوية والمهنية الفريدة منها والجماعية للفئات التي توطئها وإلى دراسة وتنمية هذه المصالح وتطویر المستوى الثقافي للمخترطين بها. كما تساهم في التحضير للسياسة الوطنية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وتشتغل في جميع الخلافات والقضايا التي لها ارتباط بمجال اختصاصها".

من هنا نرى واضحا أن الغرف المهنية في قوانينها التنظيمية لم يرد فيها ما يشير وما يجسد مفهوم التنظيم، على عكس الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية. ولذا فالغرف المهنية مدعوة في هذه المرحلة بالمطالبة بالمهام التي يؤولها لها الدستور الحالي والمتملة في التنظيم والتمثيل لكل ما يرتبط بالمهنيين، بمعنى أن الاختصاصات التي يجب أن تستند للغرف المهنية تكون على هذا الأساس، وهذا يعني توسيع ما لديها من اختصاصات لتشمل كل ما له علاقة بالتنظيم المهني لتشمل أيضا تنظيم المجال .

تأخذ على سبيل المثال، غرف التجارة والصناعة والخدمات، يجب أن يسند إليها قانونيا تنظيم إحداث المقاولات ومزاولة أنواع التجارة والخدمات، بالتنسيق مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية في الشق المتعلق بتسجيل العلامات وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وعناوين أخرى بالإضافة إلى السجل التجاري، ومع مديرية الضرائب في الشق المتعلق بالضريبة المهنية بتسجيل المهنيين والمقاولات عاديًا وعبر -الجرد والتنشيط عليهم طبقا للقوانين الجاري بها العمل، بالإضافة للمتابعة وإنعاش المقاولات ومساعدتها على توسيع نشاطاتها نحو التصدير ومساعدتها على تطبيق -المعايير المغربية والدولية في موادها وغيرها، وإشاعة ثقافة الاستثمار عبر إحداث المعاهد المتخصصة وعبر التكوين المستمر وعبر الدراسات العلمية والندوات، ويكون لها أيضا دور نشر التقنيات الحديثة في التنظيم والتسيير، وتساهم في نقل التقنيات الحديثة ونقل التجارب و غيرها عبر معاهدات دولية مع المؤسسات التي تعمل في نفس المجال بالإضافة إلى الوساطة، والتحكيم وخلق بنوك لمشاريع الاستثمار الجهوي.

فالتنظيم المهني يتم من خلاله تحقيق المهنية وهو الذي يمكن أن يحدد مدى توافر الصفات المهنية في الراغب في مزاولة مهنة ماء وهذا يقتضي وجود أخلاقيات ومعايير لكل مهنة وهذا دور الغرف مع وجوب منح التراخيص لمزاولة المهن التي تقتضي ذلك من الغرف المهنية في الأصناف التابعة لها. ويجب أن تكون قوة إقتراحية في جميع المسائل الاقتصادية وطنيا وجهويا ومحليا، ويكون لها بعد جهوي. ويمكن أن تنقل إليها اختصاصات تقوم بها

فاتحة عابد: رئيسة قسم الإعلام والاتصال

لنرى مفهوم التنظيم في قانون الأحزاب. يعتبر التنظيم في قانون الأحزاب بأنه نشر للثقافة السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي : المادة 3 من قانون الأحزاب.

أما في قانون رقم 00-78 المتعلق بالميثاق الجماعي، فمفهوم التنظيم يعني التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المادة 36 منه، والتعمير وإعداد التراب (المادة 38)، المرافق والتجهيزات العمومية المحلية (المادة 39) والوقاية الصحية والنظافة والبيئة (المادة 40) التجهيزات والأعمال الاجتماعية والثقافية (المادة 41) التعاون والشراكة (المادة 42) الاختصاصات القابلة للنقل (المادة 43) بالإضافة إلى الاختصاصات الاستشارية وإبداء الرأي وجوبا وتقديم ملاحظات فيما يتعلق ببعض المسائل ذات الفائدة الجماعية باستثناء الملتزمات ذات الصيغة السياسية بالإضافة إلى اختصاصات رئيس المجلس.

أما بالنسبة للمنظمات النقابية، فمفهوم التنظيم جاءت به مدونة الشغل في المادة 396 التي تقول " تهدف النقابات بالإضافة إلى ما تنص عليه مقتضيات الفصل الثالث من الدستور إلى الدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية المعنوية والمهنية الفريدة منها والجماعية للفئات التي توطئها وإلى دراسة وتنمية هذه المصالح وتطویر المستوى الثقافي للمخترطين بها. كما تساهم في التحضير للسياسة الوطنية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وتشتغل في جميع الخلافات والقضايا التي لها ارتباط بمجال اختصاصها".

من هنا نرى واضحا أن الغرف المهنية في قوانينها التنظيمية لم يرد فيها ما يشير وما يجسد مفهوم التنظيم، على عكس الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية. ولذا فالغرف المهنية مدعوة في هذه المرحلة بالمطالبة بالمهام التي يؤولها لها الدستور الحالي والمتملة في التنظيم والتمثيل لكل ما يرتبط بالمهنيين، بمعنى أن الاختصاصات التي يجب أن تستند للغرف المهنية تكون على هذا الأساس، وهذا يعني توسيع ما لديها من اختصاصات لتشمل كل ما له علاقة بالتنظيم المهني لتشمل أيضا تنظيم المجال .

تأخذ على سبيل المثال، غرف التجارة والصناعة والخدمات، يجب أن يسند إليها قانونيا تنظيم إحداث المقاولات ومزاولة أنواع التجارة والخدمات، بالتنسيق مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية في الشق المتعلق بتسجيل العلامات وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وعناوين أخرى بالإضافة إلى السجل التجاري، ومع مديرية الضرائب في الشق المتعلق بالضريبة المهنية بتسجيل المهنيين والمقاولات عاديًا وعبر -الجرد والتنشيط عليهم طبقا للقوانين الجاري بها العمل، بالإضافة للمتابعة وإنعاش المقاولات ومساعدتها على توسيع نشاطاتها نحو التصدير ومساعدتها على تطبيق -المعايير المغربية والدولية في موادها وغيرها، وإشاعة ثقافة الاستثمار عبر إحداث المعاهد المتخصصة وعبر التكوين المستمر وعبر الدراسات العلمية والندوات، ويكون لها أيضا دور نشر التقنيات الحديثة في التنظيم والتسيير، وتساهم في نقل التقنيات الحديثة ونقل التجارب و غيرها عبر معاهدات دولية مع المؤسسات التي تعمل في نفس المجال بالإضافة إلى الوساطة، والتحكيم وخلق بنوك لمشاريع الاستثمار الجهوي.

فالتنظيم المهني يتم من خلاله تحقيق المهنية وهو الذي يمكن أن يحدد مدى توافر الصفات المهنية في الراغب في مزاولة مهنة ماء وهذا يقتضي وجود أخلاقيات ومعايير لكل مهنة وهذا دور الغرف مع وجوب منح التراخيص لمزاولة المهن التي تقتضي ذلك من الغرف المهنية في الأصناف التابعة لها. ويجب أن تكون قوة إقتراحية في جميع المسائل الاقتصادية وطنيا وجهويا ومحليا، ويكون لها بعد جهوي. ويمكن أن تنقل إليها اختصاصات تقوم بها

www.ccis-oujda.ma

دور واقعي عبر الدستور

الفصل الثالث من الدستور جعل لغرف التجارة والصناعة والخدمات، لكونها من الغرف المهنية، اختصاصات المساهمة في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، شأنها في ذلك شأن الجماعات المحلية.

المآل عبر الإصلاحات المرتقبة

من المرتقب أن يتقلص الدور التمثيلي للغرف، وقد يختفي بموجب الإصلاحات المرتقبة في كل من الجماعات المحلية في مجلس الجهة وربما في مؤسسة البرلمان في مجلس المستشارين.

هل التمثيلية الحالية لغرف التجارة والصناعة والخدمات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي كافية لإبراز وظيفتها؟ يقال أن الغرف المهنية ستبرز أثناء تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمؤسسة دستورية التي يجب أن تظم ممثلين عن جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات لمناقشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

لقد تم بالفعل تخصيص أربع مقاعد للجامعات المغربية الأربع التي تعنى بالاقتصاد، وخصص مقعد واحد لجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب.

فهل هذا كاف بالنسبة لهذه الغرف؟ لنطرح سوآلا آخر: هل سيكون هناك مجلس اقتصادي واجتماعي جهوي؟ الذي كان مطلبًا لجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب لإحداثه كأداة مهمة في إعداد السياسات الاقتصادية والاجتماعية على صعيد الجهة والذي سيكون سندا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المركزي.

للإجابة عن هذه التساؤلات، لا بد من الرجوع إلى الدستور وإلى القوانين التنظيمية لهذا المجلس. بالنسبة لخلق مجلس اقتصادي واجتماعي جهوي، لا يمكن حسب مقتضيات الباب التاسع من الدستور في المادة 94 منه التي تحدد "للحكومة وللمجلس النواب وللمجلس المستشارين أن يستشيروا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جميع القضايا التي لها طابع اقتصادي واجتماعي. ويدلي المجلس برأيه في الاتجاهات العامة للاقتصاد الوطني والتكوين" مما جعل هذا المجلس ذو طابع وطني وليس جهوي.

أما بالنسبة لسؤال هل هذا كاف بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات أي عضو واحد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي؟ فلا بد من الرجوع للقانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 09-60 الذي ينص في الباب الثالث : تركيبة المجلس، وفي المادة 11: يتألف المجلس....

ج) فئة الهيئات والجمعيات المهنية التي تمثل المقاولات والمشغلين العاملين في ميادين التجارة والخدمات والصناعة والفلاحة والصيد البحري والطاقة والمعادن والبناء والأشغال العمومية والصناعة التقليدية وعددهم 24 عضوا، من بينهم 12 عضوا يعينهم الوزير الأول، و6 أعضاء يعينهم رئيس مجلس النواب، و6 أعضاء يعينهم رئيس مجلس المستشارين وذلك باقتراح من الهيئات والجمعيات المهنية التي تنتدبهم...

فعليه لم ترد في تركيبة المجلس عضوية الغرف ولكن مشاركة جامعة الغرف المهنية في هذا المجلس جاءت عبر الفقرة ج) من هذا الباب لكون جامعات الغرف المهنية جمعيات، تسري عليها مقتضيات الظهير الشريف رقم 376-58-1 القاضي بتأسيس الحق في تنظيم الجمعيات، وليست كمؤسسة الغرف المهنية .

مستقبل الغرف: تكون أو لا تكون

بداية الانهيار أم بداية الإصلاح؟

الغرف المهنية تعيش حاليا فترة انتقالية يجب استغلالها لإعادة تموقعها في المشهد الاقتصادي للبلاد.

قد يرى البعض هذه الفترة بداية الانهيار للغرف بعد إفراغها من مهامها وأدوارها، لكن نراها نحن بداية الإصلاح لهذه المؤسسات.

كيف ذلك؟ فهل كانت لها أنوار توافق الدستور؟

فالدستور في مادته الثالثة يخول للغرف المهنية مهمة التنظيم وتمثيل المواطنين شأنها في ذلك شأن الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية. أما القانون المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات في بابه الرابع: اختصاصات، من المواد 60 إلى 64 جعل اختصاصات الغرف تلخص في الدور التمثيلي والاستشاري والإرشاد والوساطة بين التجار وإبداء بعض الرغبات ونجد نفس هذه الاختصاصات في جميع الغرف المهنية.

فهل مفهوم التنظيم هو الاستشارة والإرشاد والوساطة بين التجار وإبداء بعض الرغبات؟



ما هو برنامج انفتاح ؟

انفتاح هو برنامج يدخل في إطار إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 و يهدف إلى تحسين المقاولات الصغرى بمزايا تكنولوجيا المعلومات.

ولهذا الغرض أمضت غرفة التجارة والصناعة والخدمات بوجدة اتفاقية مع الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل إعطاء الانطلاقة للمشروع.



الصورة: إمضاء اتفاقية شراكة بين السيد إدريس حوات رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات بوجدة و رئيس جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات، والسيد أحمد رضا الشامي وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة وكذا السيدة لطيفة الشهابي المديرية العامة للوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة.

من هم المستفيدون ؟

برنامج انفتاح مفتوح لكل الشركات الصغرى المتوفرة على السجل التجاري أو شهادة التسجيل في الضريبة المهنية مع رقم معاملات أقل من 3 ملايين درهم.

انفتاح يهدف إلى منح 10000 رخصة رقمية في أفر 2013.



الصورة.

نموذج للرخصة الرقمية

ماذا يمنح انفتاح ؟

انفتاح يمنحك حصص تحسبسية مجانية تخول لكم الحصول على رخصة رقمية تمكنكم من الاستفادة من "باك انفتاح" المكون من جهاز كمبيوتر محمول مع انخراط في خدمة الانترنت بثمن مدعم ومن عروض تفضيلية في تكنولوجيا المعلومات والتحويل.

بماذا سيفيد انفتاح ؟

1. ربح الوقت وتحسين مردودية المقولة.
2. التواصل عبر الانترنت مع الزبناء والمومنين.
3. التوفر على واجهة مفتوحة 24/24 و سبعة أيام في الأسبوع لمنتوجات المقولة وخدماتها.
4. متابعة أحر مستجدات المهنة.

كيفية الاستفادة من برنامج انفتاح ؟

بالاتصال بغرفة التجارة والصناعة والخدمات بوجدة.

زكرياء صفراوي

مكلف ببرنامج انفتاح في الغرفة



برنامج طموح رغم محدوديته خاص بشباك غرفة التجارة والصناعة والخدمات

مند الشروع في برنامج مقاولتي (أواخر سنة 2006) عرف هذا البرنامج إقبالا كبيرا من طرف الشباب الحامل للشهادات رغم وجود بعض العراقيل الناتجة أن ذاك عن عدم المواكبة من طرف الأبنك نتيجة التأخر في ضبط أليات المواكبة.

وهكذا فقد عرف شبك مقاولتي التابع غرفة التجارة والصناعة والخدمات تسجيل حوالي 480 مرشحا ، تم انتقاء 389 منهم في المرحلة الأولى و 201 مرشحا في المرحلة الثانية، حيث استفاد 130 مرشحا من ضمنهم من المواكبة التي يقوم بها الشباك والمتمثلة أساسا في التأسيس والتكوين والمساعدة على إنجاز دراسة الجدوى وتكوين الملف كاملا لتقديمه للبنك من أجل التمويل، وتعتبر هذه المرحلة بالمواكبة أو المصاحبة الأولى للشبكات، حيث تبتدى المصاحبة الثانية عند الحصول على التمويل من البنك وتمثل في المساعدة على الإجراءات الإدارية والقانونية للتأسيس وكذا المصاحبة البعيدة والتي تستمر لمدة سنة كاملة.

وقد استفادت من هذه المرحلة 51 مقولة منشأة في إطار هذا البرنامج، وتتوزع أنشطة هذه المقاولات على القطاعات التالية:

- 19 مقولة في قطاع الفلاحة،
- 5 مقاولات في قطاع الصناعة،
- 29 مقولة في قطاع الخدمات،
- و 4 مقاولات في قطاع الصناعة التقليدية.

والجدير بالذكر أن هذا البرنامج، أحدث خصيصا لمساعدة الشباب الحامل للشهادات على إنشاء مشاريع صغيرة خاصة بهم وتمثل هذه المساعدة في المواكبة التقنية والتمويل والمصاحبة حتى بعد إنشاء المقولة لمدة سنة.

محمد رميشي

رئيس قسم دعم المقاولات



آلية مهمة لتطوير قطاع التجارة والتوزيع

أحدث هذا البرنامج سنة 2008 وذلك على مدى 5 سنوات من 2008 إلى 2012. ويهدف أساسا إلى عصنة قطاع التجارة والتوزيع من خلال إحداث صندوق رواج الذي يهدف إلى تمويل وتسهيل إنجاز العمليات والمشاريع التي تم تحديدها في هذا الإطار. وقد تم رصد غلاف مالي للصندوق يبلغ 900 مليون درهم موزعة على 5 سنوات.

نك للتجار الاستفادة من دعم الصندوق بصفة منفردة أو في إطار مشروع مندمح يضم عدد من التجار. ويستفيد كل مشروع يهدف إلى عصنة تجارة القرب بصفة عامة.

ثل الدعم في تمويل التجهيز الداخلي للمحلات التجارية في حدود 20.000 درهم كحصص قسوى على أن يتطوع التاجر بالمساهمة ب 25% إلى جانب هذا المبلغ المرغوب فيه. ويشترط في التاجر من أجل الاستفادة أن يتوفر على السجل التجاري أو شهادة التسجيل بالضريبة المهنية و شهادة تثبت ممارسته للمهنة بأقدمية سنتين.

محمد رميشي

رئيس قسم دعم المقاولات

بعض من خدمات ومراكز غرفة التجارة والصناعة والخدمات بوجدة

مركز وجدة للوساطة و التحكيم COMAR

من أجل قضاء بديل لفض المنازعات التجارية بالطرق التوفيقية

منذ تاريخ بدء العمل بالمركز في 01 أبريل 2010، و على إثر الحملات التوعيبية المتواصلة للتعريف بخدماته و بأهمية الحلول البديلة في فض المنازعات التجارية، عرف المركز لجوء العديد من الأشخاص الذاتيين والمعنويين، مغاربة و أجانب، طلبا للوساطة في قضايا مختلفة، منهم أجزاء و حرفيون لجنوا إلى المركز من أجل تسوية منازعاتهم مع المقاولات المشغلة.

و في حصيلة أولية لأنشطته، تلقى المركز ما يزيد عن 25 طلبا للوساطة، تم قبول 20 منها بناء على اتفاق طرفي النزاع، بينما تعذر الحصول على موافقة الطرف الثاني بشأن باقي الطلبات، وقد بت المركز لحد الآن في 15 قضية، توزعت بين قضايا مالية تجارية و تعاقدية هي في معظمها بين أشخاص طبيعيين و شركات.

هذا و تبدأ إجراءات الوساطة بتقديم طلب كتابي إلى المركز مرفق بعرض للوقائع موضوع النزاع و الوثائق المرتبطة بالمطالب(في حال وجدت)، يقوم على إثرها المركز بتبليغ طلب الوساطة للطرف الآخر، و الذي يمكنه القبول أو الرفض، بحيث و في حال قبوله الوساطة، يفتح ملف لتدوين الوقائع و الجلسات حسب تاريخ انعقادها، ثم يتم تعيين الوسيط و الذي يقوم مباشرة بدعوة الأطراف للحضور، و أحيانا يتم اللقاء بهم في مقر عملهم، أو بأماكن هم يحدونها، ليبدأ العمل على تقريب وجهات النظر بين المتنازعين و الدفع بهم لإيجاد صيغة حل يتوافقان عليها، و هكذا تكون الصيغة النهائية للحل مثبتة في محضر موقع من طرف المتنازعين و مصداق عليه من طرف الوسيط.

و للإشارة، فإن تأسيس هذا المركز جاء لاعتبارات عدة، منها التطورات الاقتصادية المتلاحقة التي تشهدها الجهة، و تنامي و تشابك العلاقات التجارية، مما أوجد ضرورة للبحث عن آليات بديلة لفض المنازعات التجارية، تحظى بالمصداقية، و توفر للمستثمرين قضاء بديلا لتسوية منازعاتهم بعيدا عن أجهزة القضاء، ووفق إجراءات بسيطة و فعالة توفر الجهد و الوقت و المال.

كما أن الغرفة سعت لتأسيس هذا المركز، و الذي يعمل وفق أحدث المبادئ و القواعد القانونية التي أقرتها مراكز التحكيم الدولية، تماشيا مع طموحات المستثمرين و رجال الأعمال من جهة، خاصة و أن المشرع المغربي قد أدرك مدى قيمة و أهمية الوسائل البديلة، و قضى بإلغاء أحكام قانون الإجراءات المدنية المتعلقة بالتحكيم، و فرض إجراءات جديدة تنظم التحكيم و الوساطة الاتفاقية ضمن القانون 05-08 الصادر في جنبر 2007، و من جهة أخرى لكون هذه الوسائل البديلة تعد من أهم أوجه الإصلاح القضائي الذي انخرط فيه المغرب، و الذي يأمل من خلاله انفتاح القضاء على محيطه الاجتماعي و الاقتصادي.

و لعل ما أسهم أيضا في هذا النجاح النسبي الذي حققه المركز في هذه الفترة الوجيزة، هو فوائد هذه الحلول البديلة لتسوية المنازعات التجارية، و التي تتجلى في السرعة، السرية، رضا الأطراف و التكلفة، و التي تقابلها من الجهة الأخرى تعقيدات القضاء بكل أشكالها.

كريمة وهابي

مسؤولة التواصل بالمركز



Echéances fiscales

Avant l'expiration du mois de Mai 2011

> 03 mai 2011

Sociétés civiles immobilières

Date limite de dépôt des déclarations n°2071 et n°2072.

> 16 mai 2011

5ème prélèvement mensuel

Pour tous les impôts mensualisés

> 16 mai 2011

Date limite d'adhésion à la mensualisation du 2ème acompte d'impôt sur le revenu

Date limite d'adhésion à la mensualisation du 2ème acompte d'impôt sur le revenu. En adhérant à la mensualisation avant cette date, vous êtes dispensé du paiement du 2ème acompte. Le 1er prélèvement intervient le 15 du mois suivant votre adhésion. Vous recevrez un échéancier vous précisant les montant et date de chaque mensualité. Il tiendra compte du montant payé en février 2011 (1er acompte).

> 16 mai 2011

2ème acompte provisionnel d'impôt sur le revenu : date limite de paiement

Par internet, vous pouvez payer jusqu'au 21 mai minuit.

> 16 mai 2011

Date limite d'adhésion par internet au prélèvement à l'échéance impôt sur le revenu

Par internet, vous pouvez adhérer jusqu'à cette date au prélèvement à l'échéance de votre impôt sur le revenu avec effet dès le 2ème acompte provisionnel. Le prélèvement sur votre compte bancaire aura lieu le 26 mai. Cette adhésion au prélèvement à l'échéance vaut également pour le solde de votre impôt sur le revenu (généralement dû au 15 septembre).

> 21 mai 2011

2ème acompte d'impôt sur le revenu : date limite de paiement par internet

Vous avez jusqu'au 21 mai minuit pour payer en ligne votre 2ème acompte provisionnel d'impôt sur le revenu. Le prélèvement sur votre compte bancaire aura lieu le 26 mai. Vous pouvez utiliser ce mode de paiement si vous n'êtes pas prélevé (mensuellement ou à l'échéance) pour votre impôt sur le revenu.

La Direction Générale vous rappelle **qu'à partir du 1er janvier 2011, si votre chiffre d'affaires est égal ou supérieur à 50 millions de Dhs hors taxe**, vous devez télédéclarer et télépayer la taxe sur la valeur ajoutée.

Indice des prix à la consommation Une progression de 1,2% de l'indice des prix à la consommation de la ville d'Oujda en 2010

L'étude de l'évolution de l'indice des prix à la consommation de la ville d'Oujda au terme de l'année 2010 par rapport à l'année 2009, a permis d'enregistrer une progression de l'indice estimée à 1,2%.

Cette évolution est fortement expliquée par l'augmentation des indices des prix des divisions suivantes : - produits alimentaires et boissons non alcoolisées : 1,7% (la cause le relèvement des prix des légumes(+13,0%), les fruits(+4,8%), poissons et fruit de mer(+5,6%), café, thé et cacao(+3,2%)boissons non alcoolisées(+2,7%).

- Habillement et chaussures : 2,8%
- Communication : 0,9%
- Enseignement : 6,2%
- Biens et autres services : 1,3%

Quant à la division « loisirs et culture » elle a affiché une baisse de -0,7%.

Source : Direction du Haut commissariat au Plan

Tourisme à Nador

• **Emploi** : le secteur du tourisme, à Nador, a offert plus de 600 emplois directs et plus de 1000 emplois indirects au terme de l'année 2010.

• **Evolution des Nuitées** : Elle est de 1% en 2010 par rapport à 2009, contre 25% entre 2008 et 2009. Ce ralentissement est attribué à deux facteurs essentiellement les séquences de la crise financière en Europe et la coïncidence du pic de la saison estivale avec le mois sacré de Ramadan.

Source : Délégation Provinciale du Tourisme de Nador

Transport/statistiques sur le transport aérien à l'aéroport Oujda Angad

En 2010, le nombre de mouvements d'avions commerciaux était de 4829, les non commerciaux était de 916. Quant aux voyageurs commerciaux, on a enregistré le nombre de 460 058 ; alors que ceux non commerciaux étaient de 1775. Les frets commerciaux enregistrés sont de 370 tonnes
Source : Aéroport d'Oujda Angad

Plan d'Animation et de Promotion de la Province de Berkane au titre de l'année 2011

Confirmer durablement le positionnement de la destination Berkane – Saïdia comme grand portail touristique de la Région de l'Oriental

Elaboré en concertation avec les acteurs locaux, le plan d'Action et de promotion de la Province de Berkane au titre de l'année 2011, vise quatre objectifs stratégiques :

* Animer la station balnéaire de Saïdia, l'ancienne vile de Saïdia, les autres villes et les grands centres de la province.

* faire connaître la destination Saïdia-Berkane et accroître son attractivité au national et à l'international

* faciliter les déplacements touristiques au sein de la province entre les sites et les niches

* promouvoir l'investissement à la province et renforcer son aptitude attractive.

Ce plan, contient les composantes suivantes :

- Un portail provincial (site web)
- Deux films institutionnels sur Berkane
- Des livres thématiques
- Des panneaux de promotion et de signalisation
- Un stand provincial
- Un programme événementiel piloté par le Conseil Provincial de tourisme « CPT » de Berkane en collaboration avec la province, contenant 16 événements phares au titre de l'année 2011.C'est un programme intéressant les villes et les grands centres ruraux de la province autour de quatre pôles : le sportif, le culturel, l'économique et l'environnemental.

Notons que la province de Berkane connaît dernièrement une très grande relance à tous les niveaux surtout Sur le plan touristique. Ainsi elle assisté le 12 octobre 2010 à la création de son conseil provincial du tourisme. Plusieurs réunions ont eu lieu pour suivre les états d'avancement des divers chantiers de la station touristique de Saïdia et prendre les mesures nécessaires pour assurer le déroulement de la prochaine saison estivale 2011 dans de bonnes conditions en évitant la reproduction des dysfonctionnements qu'a connus la station les saisons passées.

Fatiha ABED

Chef de département information communication

Liste des Membres de la CCISO Le Bureau

Driss Houat : Président
Driss Bouchentouf : 1er vice Président
Mostafa JDAINI : 2ème vice Président.
Abdelhafid Benaddi : 3ème vice Président
Hassan SOUFI : Trésorier
Abdelkarim BABA : Trésorier Adjoint.
Abdelouahad Bentayeb : Secrétaire.
El bachir Announ : Secrétaire Adjoint.

Les membres

Mounir Benabdellah	Abderrahmane Bentayeb
Hicham Boulouiz	Mostafa Boulouiz
Belkhir Khiri	Lahbib Laalaj
Abderrahim Lazaar	Taieb Et-Taj
Mohammed Mrabet	Karim Ben Said
Majda Abbad	Houcine Benallal
Allal Boulouiz	Noureddine Chetouani
Rachid Mansouri	Mohamed Nasser
Abdelkhalek Mehdaoui	Brahim Sabbani
Mohammed Sallam	Moha Abih
Mohammed Boudi	Omar Bouziane
Mohammed Latrach	Miloud Amrani
Abdelhag Bougroune	Azeddine Al Harti
Hassan Chetouani	Abdelkader Mimouni
Mostafa Salmi	Mohamed OULMIDI
Mohammed ZENNOUTI	

Industrie Services Commerce



ICG Oujda

Etablissement public
relevant de la Chambre de Commerce
d'Industrie et de Services d'Oujda

Bachelor CMI en 4 ans (Centre de Management International)

Bacheliers, intégrez le Bachelor CMI (Management International) :
2 ans pour se former à l'ICG Oujda, 2 ans de spécialisation à l'ESC Saint-Etienne

Le CMI, tremplin pour l'emploi à l'international

Ce programme en 4 ans post-bac aux normes internationales, vous permet de devenir le manager opérationnel et le développeur d'affaires multiculturel que recrutent désormais les entreprises.

Alors, si vous êtes motivés par l'aventure internationale, rejoignez-nous vite !

Autres atouts de ce programme :

Le cursus est validé par une double diplomation :

Diplôme de Technicien spécialisé en commerce et gestion délivré par l'ICG Oujda après deux ans et reconnu par l'Etat Marocain.

Bachelor CMI en Management international délivré par l'ESC Saint-Etienne et visé par le Ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche en France.

la garantie d'un cursus opérationnel à forte valeur ajoutée sur le marché de l'emploi et facilitant l'intégration dans l'entreprise.

Choisissez vite votre formation et contactez nous au plus vite. Les préinscriptions sont déjà ouvertes, et les places sont limitées !!



Référence : ICG Oujda - Institut de Commerce et de Gestion -
Lieu : Chambre de Commerce d'Industrie et de Services d'Oujda,
Hay al Qods BP 413 Oujda
Tél. : 05 36 50 26 60 05 36 50 06 97/98 **Fax :** 05 36 50 06 99
Web: www.ccis-oujda.ma/icgoujda **E-Mail:** icgoujda@ccis-oujda.ma



ESC Saint-Etienne

Membre de la Conférence des Grandes Ecoles

المركز المعتمد للمحاسبة بوجدة

شريك المتعاملين الاقتصاديين
في عصرنة تقنياتهم للتسيير

مسك المحاسبة، إعداد الإقرارات الضريبية والاشهاد بصحتها، تقديم المعلومات والإرشادات الضرورية والمتعلقة بالتسيير والضريبة، تلزم أهم الأهداف التنظيمية التي يرمي إليها المركز المعتمد للمحاسبة بوجدة التابع لغرفة التجارة والصناعة والخدمات بوجدة.

المتعاملون الاقتصاديون الذين يمكنهم الاستفادة من خدمات المركز، هم الأشخاص المزمون بأداء الضريبة العامة على الدخل وفق نظام الريح الجزافي أو نظام صافي النتيجة المبسطة على أن لا يفوق رقم المعاملات السنوي أكثر من مليوني درهم المصرح به خلال الثلاثة سنوات السابقة، وأن يتقدم المعنى بالأمر بطلب تغيير النظام : من النظام الصافي للنتيجة الحقيقية (BNR) إلى النظام الصافي للنتيجة المبسطة (BNS) قبل فاتح أبريل من السنة.

أما عن المزاي، فيستفيد المنخرطون من خصم ضريبي بنسبة 15% من القاعدة الضريبية إضافة إلى نقادي المراجعة الضريبية في حالة حصول المنخرطين على تأشيرة المركز المعتمد للمحاسبة.

هينتا نقابة الصيادلة بإقليم بركان وعمالة

وجدة أنكاد وإمكانية الانخراط في المركز

بحث إمكانية انخراط كل من هيئة نقابة الصيادلة بإقليم بركان بالمركز المعتمد للمحاسبة وكذلك بالنسبة لهيئة نقابة الصيادلة بعمالة وجدة أنكاد، كانا موضوع الاجتماعين التواصليين الذين إنعقدتا بتاريخ 23 و 26 مارس 2011، الأول قام بتنظيمه السيد إبراهيم صباتي عضو بالغرفة وصديلي بركان وحضره السيد إدريس بوشنتوف النائب الأول للرئيس والسيد شتواني الطبيب مسؤول عن المركز، أما الثاني فترأسه السيد إدريس بوشنتوف. وللإشارة فإنه قد تم انخراط 11 صيدلي في هذه السنة على أن تتم برمجة لقاءات تحسيسية تشمل جميع القطاعات.

الطب شتواني
مسؤول عن المركز

الأنشطة المهنية

شملت الأنشطة المهنية ابتداء من الفترة الممتدة من شهر يناير 2011 عقد العديد من الاجتماعات المهنية، بدءا بتأسيس جمعيات جديدة، والإشراف على تجديد مكاتب عدد من الجمعيات الأخرى، مروراً بدراسة المشاكل التي تعوق بعض القطاعات المهنية، والعمل على إيجاد حل لها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية : و قد تمثلت هذه الأنشطة فيما يلي:

- تجديد مكتب جمعية رابطة الجمعيات التجارية بوجدة، المنعقد بمقر الغرفة، في يوم الجمعة 21 يناير

- الجمع العام العادي لجمعية تجار قيسارية الخيرية بوجدة، المنعقد بمقر الغرفة في يوم الاثنين 24 يناير 2011 / والذي خصص لعرض حصيلة عمل الجمعية لسنة 2010، وكذا برنامج عملها لسنة 2011.

- الجمع العام العادي لجمعية أرباب المقاهي بوجدة، المنعقد بمقر الغرفة، في يوم الجمعة 18 مارس 2011 و قد خصص لدراسة المشاكل المرتبطة بقطاع المقاهي بوجدة.

- اجتماع مكتب رابطة المقاولين الشباب للتنمية بمقر الغرفة، يوم 25 مارس 2011، والذي تم خلاله دراسة بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بالجمعية.

- الجمع العام التأسيسي لجمعية الصياغة بسوق المازوزي و سوق الماء، المنعقد بمقر الغرفة، في يوم الخميس 31 مارس 2011.

- تجديد مكتب جمعية تجار سوق مليلية بوجدة، المنعقد بمقر الغرفة بتاريخ 29 مارس 2011.

- تجديد مكتب جمعية مستغلي المقال بوجدة، المنعقد بمقر الغرفة، يوم الخميس 07 أبريل 2011.

- اجتماع مكتب جمعية أرباب سيارات التعليم بوجدة، المنعقد بمقر الغرفة، يوم الأربعاء 13 أبريل 2011

محمد أعطله
مسؤول عن الجمعيات المهنية

وتحديثه و توجيهه نحو الانفتاح و الشفافية، و الارتقاء بالعلاقة مع المزمين لمستوى الشراكة الفعلية، مضيفا أن الخطوة الإيجابية التي أعلن عنها السيد المدير العام للضرائب، و المتمثلة في تكوين لجنة ثلاثية تضم الإدارة الجهوية للضرائب، غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لوجدة و المركز الجهوي للاستثمار بوجدة من أجل متابعة المشاكل الضريبية للمهنيين، لهي أبرز دليل على روح الانفتاح و الرغبة في تغيير إستراتيجية التعامل مع قضايا المزمين.

كما نوه السيد حوات بالإجراءات التحفيزية التي جاء بها القانون المالي الجديد خاصة منها الموجهة للمقاولات الصغيرة و القطاع غير المهيكّل، مؤكدا على دور الغرفة في تحسين و توعية منتسبيها للمقاولات في الإطار المنظم.

و في هذا الإطار ذكر السيد حوات بالبرنامج الوطني "انفتاح"، الذي ستشرف عليه غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لوجدة على صعيد الجهة الشرقية، و ما سيلعبه من دور في تحسين المقاولات الصغيرة بضرورة إدماج تكنولوجيا المعلومات في جميع مجالات التسيير، بما في ذلك التعامل الإلكتروني مع الإدارة الضريبية.

كريمة وهابي

رئيسة قسم التنشيط بالرغبة

موقع الغرفة على الإنترنت

تجديد وتحديث مستمر ومواكبة للتطورات

www.ccis-oujda.ma

لقد تم مؤخرا تحديث موقع الغرفة على الإنترنت وهو في حلته الثالثة في انتظار الحلة الرابعة التي هي في طور الانجاز. الإبحار في الموقع الحالي هو باللغة الفرنسية على أن يستدرك هذا في الحلة المقبلة ليشمل العديد من اللغات العربية والفرنسية والاسبانية والانجليزية.

يتميز الموقع الحالي بعديد من المزايا والخصائص مقارنة بالمواقع القديمة بحيث تم تحديثه طبقا لتصور يأخذ بعين الاعتبار تناسق الألوان في الشكل وتغيير في المضمون أخذا بعين الاعتبار مهام الغرفة وما تقدمه من خدمات للمنتسبين أو الزوار. فيكدا في صفحته الأولى يضم شريط للأخبار الاقتصادية الجهوية والوطنية والدولية المرتبطة بالاقتصاد الوطني أو الجهوي، كما يضم فكرة لأهم الأحداث الجهوية خاصة منها الاقتصادية والأشربة المصورة، بالإضافة إلى صور فيها روابط لأهم الخدمات التي تقدمها الغرفة كمركز الوساطة والتحكيم ومدرسة التجارة والتسيير بالإضافة إلى محرك متصفح لأهم المؤسسات الاقتصادية بمنطقة نفوذ الغرفة.

كما اعتمد على تقنية RSS التي من خلالها ترصد الأخبار الجديدة في الموقع فترسل تلقائيا للمشارك فيه. بهذا تأتي الأخبار الجديدة للمشارك دون أن يفتح الموقع وعندما يصادف موضوع ما يريد التوسع فيه فيدخل إلى الموقع عبر رابط فتأتيه الصفحة في الموضوع المشار إليه.

كما يمكن الدخول لجميع مستعملي البريد الإلكتروني ل menara.ma والبريد الإلكتروني الخاص بغرفة التجارة والصناعة والخدمات عبر الرابط التالي:

<http://www.ccis-oujda.ma/email.html>

محززي أحمد

مسؤول عن موقع الغرفة

الأنشطة المهنية

اجتماعات مهنية قطاعية من أجل الاستفادة من برنامج رواج

- إجتماع 4 مارس 2011 خاص بالجزائريين
- إجتماع 11 مارس 2011 خاص تجار سوق المدينة القديمة.
- إجتماع 22 أبريل 2011 خاص بتجار النجاج.
تم خلال هذه الاجتماعات عرض مختلف الإمتيازات التي يتيحها برنامج رواج والشروط التي ينبغي توفرها من أجل الاستفادة منه.

محمد رميشي

رئيس قسم دعم المقاولات

www.ccis-oujda.ma

لقاء تواصل

السيد عبد اللطيف زغنون المدير العام للضرائب في لقاء تواصل بغرفة التجارة والصناعة والخدمات لوجدة :
المستجدات الضريبية لقانون المالية 2011 تهدف إلى تقوية الشفافية و تحسين مناخ الأعمال.

شكل اللقاء التواصلي مع المدير العام للضرائب السيد عبد اللطيف زغنون، و الذي احتضنته غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لوجدة في 04 أبريل 2011 بحضور عدد من المهنيين و المقاولين و رجال الإعلام، إحدى المحطات الهامة لدعم الحوار و التشاور بين الإدارة العامة للضرائب و منتسبي هذه الهيئة المهنية، و ذلك فيما يتعلق بشرح و توضيح الإجراءات الجبائية التي تضمنها قانون المالية ل2011 و استعراض خطط العمل التي تعتمد إدارة الضرائب اعتمادها من أجل تحسين العلاقة بين المزمين و الإدارة الضريبية و تقوية الثقة بين الطرفين.

و فيما أكد جل المشاركين في مداخلتهم على مطلب إقرار العدالة الضريبية، و ضمان مساواة الجميع أمام الالتزام الضريبي كل حسب قدرته، و بمرونة أكبر من أجل تشجيع الاستثمار، أوضح السيد زغنون أن الوفاء بالالتزامات الضريبية هو قبل كل شيء من الركائز الأساسية للمواطنة، مؤكدا في الوقت نفسه على التزام الإدارة الجديدة بصيغ و آليات حديثة لضمان الشفافية و تقوية الثقة مع المزمين، و من بين هذه الآليات اعتماد تصنيف المقاولات على غرار ما هو معمول به في إدارة الجمارك، بحيث تحظى المقاولات الملتزمة بالتصريح الزهني و الشفاف بمعاملة تفضيلية، تحديد المدة التي تتطلبها مسطرة اللجوء إلى اللجن المحلية للمنازعات الضريبية، تبني نظام رقابة ضريبية دقيق و مبسط من أجل ضمان فعالية أكبر، و تسهيل الولوج إلى المعلومة و كل ما يتعلق بالجانب التشريعي للضرائب مع العمل على توسيع قاعدة الخدمات الإلكترونية.

و قد استمع الحاضرون في هذا اللقاء إلى شروحات السيد المدير العام للضرائب حول أهم مقتضيات القانون المالي الجديد في سياقاته الاقتصادية و الاجتماعية الظرفية.

حيث تبين من خلال قراءة أولية لما تضمنه عرض السيد زغنون أن الإجراءات الجبائية التحفيزية التي جاء بها القانون المالي الجديد تنقسم إلى قسمين، الأول و يتضمن إجراءات ذات طابع اقتصادي هدفها تحسين مناخ الأعمال و دعم تنافسية الاقتصاد المغربي لتمكينه من جلب الاستثمارات الأجنبية، و نذكر منها تخفيض الضريبة على الشركات لفائدة المقاولات الصغيرة التي لا يتعدى رقم معاملاتها 3 ملايين درهم، حيث ستستفيد من معدل تفضيلي لا يتعدى 15% في المائة، و هو ما سيمنح المقاولات التي تعمل في القطاع غير المنظم على الانخراط في القطاع المنظم، إعفاء هيأت توظيف رأس المال بالمجازفة و من دون شروط، بعد أن كان الإعفاء مشروطا بمسك محاسبة نوعية، و أن تمتلك الهيئة في محفظة سندات ما لا يقل عن 50% من أسهم منشآت صغيرة و متوسطة غير مسعرة في البورصة الخ..

أما الإجراءات الجبائية ذات البعد الاجتماعي، فتمثل في إعفاء مخطط الادخار من الضريبة سواء تعلق الأمر بمخطط الادخار للسكن، أو للتعليم أو الاستثمار في الأسهم بالبورصة.

و قد ركز السيد زغنون في مداخلته أيضا على توضيح مفهوم بداية الأشغال من أجل الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، و دعم التنافسية الاقتصادية من خلال تقليص نسبة الفائدة لمؤسسات تدبير الإقامات العقارية و السياحية لمدة 5 سنوات، و منح امتيازات لصالح المؤسسات العاملة في مجال العقار و السياحة و بناء القرى و الإقامات الجامعية.

ناتبه أبرز السيد إدريس حوات رئيس غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لوجدة الأهمية التي تكسبها مثل هذه اللقاءات، و التي تهدف إلى تأسيس علاقة متينة من التعاون و بناء الثقة بين المهنيين و إدارة الضرائب، و تبديد المخاوف التي تثيرها هذه العلاقة في نفوس المزمين، مؤكدا أن التغييرات التي شهدتها إدارة الضرائب في السنوات الأخيرة كانت ملموسة و تدل بالفعل على إرادة قوية لإصلاح القطاع